

الصحافة الجزائرية

من الأزمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية-

د. محمد شطاح

جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر -

مقدمة :

انتقلت - الصحافة الجزائرية- و بطريقة غير متوقعة من صحافة ثورية أو شبه رسمية إلى صحافة متعددة من حيث الملكية ومن حيث التوجهات السياسية و الأيديولوجية. حدث هذا في مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث كفل دستور 1989 و بعده قانون الإعلام لعام 1990 هذا التعدد و التنوع. لقد شاءت الصدف أن تولد التجربة في خضم حالة من الإحتقان والانسداد السياسي الذي تبعه انفجار أمني لا سابق له في تاريخ الجزائر المستقلة. و هكذا دفعت الصحافة الجزائرية ثمنا غاليا قصد استمرار التجربة و تطويرها. ومن خلال معاشتنا للتجربة، يمكننا القول أن الصحافة الجزائرية منذ التسعينات و اكبت مرحلتين أساسيتين هما مرحلة الأزمة الأمنية و مرحلة المصالحة الوطنية، و الورقة تسعى للإجابة عن كيفية معاشتها للمرحلتين و عن كيفية معالجتها و تناولها لأهم الأحداث خلال الحقتين، و ذلك انطلاقا من كون الصحافة مثلت مفصلا هاما في الموضوع كأداة هامة في معالجة الأزمة والانتقال بالجزائر من حالة التطاحن و التناحر إلى حالة الحوار و التصالح، ونأمل أن تساهم الآراء والمناقشات خلال المؤتمر في تعميق الرؤية حول هذه التجربة المتفردة و الفتية.

أولا - الصحافة الجزائرية : من صحافة الدولة إلى التعددية الإعلامية

ورثت الجزائر غداة الاستقلال إعلاما تابعا للبلد المستعمر على أكثر من

الصحافة الجزائرية من الازمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية..... د. محمد شطاح
صعيد، سواء فيما يتعلق بالعناوين أو فيما يتعلق بتشريعات أو القوانين التي
تحكم مختلف جوانب العملية الإعلامية.
فالعناوين الموجودة كانت تابعة بهذا الشكل أو ذاك إلى البلد المستعمر،
وهو ما يعني مواصلة سياسة المسخ الثقافي التي امتدت إلى قرن وربع قرن وما
يترتب عن ذلك من خيبة أمل لدى الشعب الجزائري في استرجاع حقوقه
الثقافية واستكمال مظاهر السيادة.

وعليه فإن من أولويات نظام الحكم في هذه الفترة كان استكمال مظاهر
السيادة الوطنية والإسراع برسم معالم سياسة إعلامية تحدد مهام الإعلام
الجزائري في المرحلة الراهنة، وقد عملت السلطة السياسية على تحقيق ذلك
وجسده في الجانبين :

- 1- إنشاء يوميات وطنية وتأميم الصحافة الاستعمارية.
 - 2- إلغاء العمل بالتشريعات الإعلامية الموروثة عن العهد الاستعماري.
- فبخصوص الجانب الأول تم الإعلان عام 1963 عن تأميم الصحف الموجودة
بالجزائر وتوقيف الصحف الاستعمارية⁽¹⁾ والعمل بالموازاة على تأسيس صحافة
وطنية، فتأسست جريدة "الجمهورية" بمدينة وهران في مارس وحلت محل
جريدة Oran Républicain، وجريدة النصر بقسنطينة مكان جريدة La
dépêche de Constantine

وفيما يتعلق بالجانب الثاني عملت الدولة على إصدار مراسيم وقوانين
جديدة في مجال الإعلام وألغى العمل بالقوانين الفرنسية التي كانت تنظم
النشاط الإعلامي والتي تم تمديد العمل بها بعد الاستقلال لأسباب ظرفية، وقد
شهدت سنة 1967 إلغاء سريان النصوص الفرنسية "الاستعمارية"، وقد عبر
رئيس مجلس الثورة الرئيس - هواري بومدين - عن أسباب الإلغاء في 27
ديسمبر 1963 و مما جاء في خطابه على الخصوص : " إنه لمن غير المعقول

الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى المصاحبة الوطنية-.....د. محمد شطاح

أن تواصل الثورة مسيرتها بقوانين غير ثورية، وأن يتم تشييد الاشتراكية على أساس قوانين معدة أساسا لحماية الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه من غير المعقول أيضا أن نبقي مسيرين بقوانين أعدها أولئك الذين كانوا يمارسون القمع ضدنا، وأن نرجع إلى هذه القوانين لاتخاذ قرارات وطنية" (2).

وباستثناء هذه القوانين التنظيمية الجزئية، فإن السياسة الإعلامية التي اتبعت خلال الفترة، تميزت بالكثير من الغموض، سواء على الصعيد النظري أو على الصعيد الميداني، إذ أنه إلى غاية 1982 لم يكن هناك قانونا للإعلام، و كانت لهذا الفراغ القانوني انعكاسات سلبية من غير شك على نشاط وسائل الإعلام، وبخاصة الصحافة المكتوبة. كما تميزت هذه المرحلة بكون النظام السياسي وجه مختلف جهوده للاستثمار في الوسائل السمعية البصرية. وقد ساعدت الظروف العامة للبلاد على حدوث مثل هذا التوجه، إذ شجعت معدلات الأمية المرتفعة ونقص مستويات التعليم وضعف شبكة المواصلات وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن على استخدام الوسائل السمعية البصرية بشكل مكثف، و وجد في هذه الوسائل الأداة المواتية لتحقيق التعبئة السياسية للجماهير وحشدتها حول الأهداف العامة للثورة. وعلى النقيض من ذلك كان الاهتمام بالصحافة المكتوبة ضئيلا، و لم تشهد خلال هذه الفترة أي تطوير على مستوى الوسائل والتقنيات وظلت تواصل نشاطها من خلال المكاتب والمطابع التي أمتت من الصحف الاستعمارية.

1- قانون الإعلام 1982 : إعلام السلطة السياسية

عرفت بداية الثمانينات مناقشة أول مشروع لملف السياسة الإعلامية في الجزائر منذ الاستقلال، و تم تحديد على ضوء تلك المناقشات مفهوم الجزائر للإعلام كبلد اشتراكي ينتمي إلى العالم الثالث، فهو إعلام يقوم على أساس

الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام و جزءا لا يتجزأ من السلطة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، وآداه من أدواتها في أداء مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط⁽³⁾ وتم تحديد ضمن هذا الملف وظائف الإعلام في المجتمع الجزائري على النحو الآتي :⁽⁴⁾

1- التربية والتكوين. 2- التوعية والتجديد. 3- التعبئة. 4- الرقابة الشعبية.

5- التصدي للغزو الثقافي.

كما عرفت هذه المرحلة واستجابة للمتطلبات الجديدة إصدار أول قانون للإعلام في الجزائر. تناول لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي، و حدد الإطار العام لموضوع الإعلام في الجزائر، إذ جاء في مادته الأولى : " الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية، يعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني و في إطار الامتيازات الاشتراكية المحددة في الميثاق الوطني عن إرادة الثورة، و ترجمة لمطامح الجماهير الشعبية، يعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية".⁽⁵⁾

كما تناول القانون الجديد جملة من القضايا المتعلقة بالنشاط الإعلامي وأهدافه. وأشار إلى حق المواطن في الإعلام، حيث جاء بهذا الخصوص في المادة الثانية : " الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين، تعمل الدولة على توفير إعلام كامل وموضوعي"⁽⁶⁾، وحدد الخطوط العامة لممارسة النشاط الإعلامي ضمن السياسة العامة للدولة المنصوص عليها في الدستور والميثاق الوطني، حيث جاء في المادة الثالثة من القانون " يمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة، وتوجيهات القيادة السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني مع مراعاة الأحكام التي يتضمنها الدستور خاصة في مادتيه 55 و 73 ".⁽⁷⁾

كما أكدت الوثيقة على أن لغة الإعلام مستقبلا هي اللغة العربية في محاولة لحسم موضوع اللغة المستخدمة في وسائل الإعلام الوطنية، وقد نصت المادة 4 من القانون على ذلك بما يلي: "مع العمل دوما على استعمال اللغة الوطنية وتعميمها، يتم الإعلام من خلال نشرات إخبارية عامة، و نشرات متخصصة ووسائل سمعية بصرية" (8).

وعموما يمكن اعتبار هذا القانون رغم الانتقادات الموجهة له خاصة فيما يتعلق بالبواب الخامس والمتعلق بالمخالفات والجزاءات. بأنه وثيقة إعلامية هامة وضحت لأول مرة حدود العمل الصحفي وغاياته في مجتمع نامي. كما استطاعت إخراج الإعلام الجزائري من الفوضى وعدم الوضوح الذي ميزه من قبل، والتأرجح الذي كان يتخبط فيه بين النصوص الفرنسية من جهة والنصوص التنظيمية الجزئية المستعجلة الصادرة عن السلطة والنظام السياسي لتلك الحقبة. وعلى ضوء هذا القانون انتعشت الساحة الإعلامية في مجال الصحافة المكتوبة وصدرت عناوين جديدة هي :

- المساء : يومية وطنية باللغة العربية.
- آفاق : Horizons يومية وطنية باللغتين الفرنسية و الانجليزية، ليتم صدورها لاحقا باللغة الفرنسية فقط.
- أضواء : أسبوعية باللغة العربية.
- المنتخب : أسبوعية رياضية باللغة العربية.
- أحداث اقتصاد: شهرية باللغتين العربية والفرنسية.
- المسار المغاربي : أسبوعية ثقافية باللغتين العربية والفرنسية.

2- قانون الإعلام 1990 : بداية التعددية الإعلامية :

صدر هذا القانون في 03 أفريل 1990 تماشيا مع الدستور الجديد للبلاد

الصحافة الحزبية من الأئمة الأمنية إلى الصحافة الوطنية.....و.محمد شطاح

1989 الذي فتح مجال التعددية السياسية طبقا للمادة 40 التي نصت على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي". والتي تضمنت منطقيا التعددية الإعلامية، لكن سبق القانون منشورا حكوميا بتاريخ 19/03/1990⁽⁹⁾ جسد بداية التعددية والاستقلالية للصحافة. وترك الخيار للصحفيين بين البقاء في المؤسسات الإعلامية القائمة- وهي مؤسسات الدولة- أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي- الأحزاب- وحدد أنواع الدوريات الممكن إصدارها على النحو الآتي :

- جرائد مستقلة ذات صدور دوري.
 - مجلات ذات طابع علمي أو ثقافي.
 - مجلات متخصصة مرتبطة بالنشاطات القطاعية للدولة.
- أهم ما جاء في قانون الإعلام لعام 1990 ما نصت عليه المادة 02 " الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهتم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الاساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35-39-40 من الدستور "⁽¹⁰⁾.
- وفي المادة 3 تتحدث الوثيقة عن حرية ممارسة الحق في الإعلام " يمارس الحق في الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية. ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني "⁽¹¹⁾.
- ووضحت المادة 04 وسائل ممارسة هذا الحق :
- يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي :
- عناوين الإعلام وأجهزة في القطاع العام.

الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية-.....د. محمد شطاح

- العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.

- العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.

ويمارس من خلال أي سند كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي. (12).

وأكدت المادة 14 على حرية إصدار المطبوعات : " إصدار النشريات حر... " (13)

وهكذا شهدت فترة بداية التسعينات انفجار غير مسبوق فيما يتعلق بالعناوين وطبيعتها وكذلك ملكيتها من يوميات وأسابيعيات وصحف مستقلة وصحف حزبية بلغت العشرات. كما شهدت هذه المرحلة انفجار الوضع السياسي والأمني في الجزائر، فكيف تعاملت الصحف مع هذا الواقع ؟

ثانيا- الصحافة الجزائرية والأزمة الأمنية :

تنفرد تجربة الصحافة الجزائرية مع التعددية السياسية مقارنة مع العديد من بلدان العالم وخاصة نظيراتها في المنطقة العربية، إذ لم يكن الإعلاميون الجزائريون يتوقعون هذه الولادة الصعبة، إذ شهدت بداية التعددية في الجزائر انسداد سياسيا أدى إلى تفجر الوضع الأمني لاحقا، الأمر الذي جعل العمل الصحفي مجالا محفوفا بالمخاطر رغم ذلك فقد شهدت الصحافة تعددية يمكن رصدها فيما يلي :

1- الصحافة العمومية :

وهي الصحف الموروثة عن عهد الحزب الواحد ويمكن تصنيفها الى ثلاث أنواع :

1- صحافة الدولة : وهي الصحف العمومية ممثلة في صحف : "الشعب

والمجاهد والجمهورية والنصر".

2- صحافة حزب جبهة التحرير الوطني : تمثلها جريدة المجاهد الناطق بالعربية وهي اللسان المركزي للحزب، وأسبوعية الثورة الإفريقية Révolution Africaine الناطقة باللغة الفرنسية.

3- صحافة المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني : مثل: مجلة الوحدة، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، مجلة الجزائرية، مجلة الاتحاد العام للنساء الجزائريات، مجلة الثورة والعمل مجلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

هذه الصحف والمجلات مجتمعة تأثرت بشكل كبير في عهد التعددية، حيث هجرها الصحفيون إلى الصحف الحزبية الجديدة والصحف المستقلة، كما تدنت مقروئيتها بشكل ملحوظ بعد توجه القراء إلى الصحف الجديدة بسبب جرأتها في معالجة موضوعات كانت بمثابة المحرمات في عهد الحزب الواحد. وأدى ذلك إلى اختفاء بعض العناوين وخاصة صحف المنظمات الجماهيرية التي تخلى عنها الحزب لاحقا وهجرها صحفيوها إلى عناوين أخرى.

2- الصحافة المستقلة :

اتجه العديد من الصحفيين بعد فتح مجال الصحافة المكتوبة إلى إنشاء العديد من العناوين تعبيراً عن رغبتهم في العمل إعلامي الحر، وهكذا شهدت الجزائر في بداية التسعينات عشرات العناوين تميزت بتنوعها من حيث الصدور- يوميات، أسبوعيات... الخ. ومن حيث المضمون سياسية، اقتصادية، فنية، رياضة، ومن حيث اللهجة مهادنة و انتقادية الخ، ومن حيث أسماء العناوين التي جسدت في معظمها طموحات الصحفي الجزائري في إعلام حر

الصحافة الحزبية من الأزمات الأمنية إلى الصحافة الوطنية..... د. محمد شطاح

يخدم الوحدة الوطنية وتطلعات الجماهير إلى إعلام موضوعي. وهكذا نجد عناوين مثل : الوطن، السلام، الحرية... الخ. رغم ذلك فإننا سنستخدم صفة الاستقلالية أو المستقلة بشيء من التحفظ إذ نؤيد ما جاء في إعلان " ويند هوك" بخصوص مفهوم الصحافة المستقلة: (نقصد بعبارة صحافة مستقلة قيام صحافة مستقلة عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية، أو عن سيطرة المواد و البنية الأساسية اللازمة لإنتاج و نشر الصحف و المجالات و الدوريات).⁽¹⁴⁾

3- الصحافة الحزبية :

أنشأت معظم الأحزاب السياسية الجديدة صحفا خاصة بها قصد شرح برامجها وحشد الرأي العام تجاه مشاريعها وبرامجها السياسية، وتجب الإشارة إلى أن إعلان دستور 1989 على حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي قد فتح شهية الكثير لتأسيس أحزاب بلغت حوالي 60 حزبا في مطلع التسعينات مستفيدة من الدعم الذي قدمته الدولة و الإعانات التي قدمتها للصحف بما فيها الصحف الحزبية، وإذا كانت الصحف المستقلة قد اختارت عناوين تعبر عن الحرية والإعلام الحر فإن الأحزاب اختارت أسماء تكشف في مجملها عن الإرادة في التغيير، وعن معارضتها لبرامج الحزب الواحد سابقا ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني ونورد أمثلة عن بعض الصحف :

- البديل : جريدة حزب- الحركة الديمقراطية في الجزائر.

- التقدم : جريدة الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

- صوت الشعب : جريدة حزب الطليعة الاشتراكية.

- المستقبل : جريدة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

- الخطوة : جريدة حزب العمل الاشتراكي.

- المنقذ : جريدة الجبهة الإسلامية للانقاذ المحلة.

- النهضة : جريدة حركة النهضة.

- السبيل الديمقراطي : جريدة جبهة القوى الاشتراكية.

هذه عينة من الصحف الحزبية في بداية التسعينات لتختفي بعد فترة، والملاحظ للنشاط إعلامي للأحزاب اليوم في الجزائر يجد غياب تام للصحف الحزبية يرجعه بعض المختصين إلى عدم توفر الأحزاب على رؤوس الأموال الكافية لتمويل الصحف، ضعف مقروئية هذه الصحف من قبل القارئ الجزائري وقلة وعي القارئ على الأحزاب بأهمية الصحف في توعية الجماهير لبرامجها ومشاريعها السياسية.

4- الصحافة الجزائرية وتعاملها مع الأزمة الأمنية :

إن التطرق إلى كيفية تعامل الصحافة الجزائرية مع الأزمة الأمنية لا بد أن نراعي فيه الملاحظات الآتية :

- ضرورة العودة إلى أرشيف الصحافة الجزائرية وإجراء تحليل مضمون كمي وكيفي لتحديد طبيعة التعامل واتجاهات المعالجة وهذا غير ممكن في هذه الدراسة باعتبارها رؤية وملاحظات لوضع لا يسمح بالخوض في تفاصيل القضية.

- تعدد اتجاهات توصيف الظاهرة وتعدد المفاهيم والمصطلحات التي أطلقت على الأزمة.

من خلال مراجعتنا لصحف هذه الحقبة، وكذلك الدراسات التي أجريت عليها لاحظنا تعدد المفاهيم من الحرب والحرب الأهلية⁽¹⁵⁾ إلى العشرية السوداء، إلى الأزمة السياسية، إلى الجنون السياسي إلى الأزمة الأمنية إلى المأساة الوطنية.⁽¹⁶⁾ وهذا الاختلاف مرتبط باختلاف التفسيرات للوضعية واختلاف

الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى الصحافة الوطنية-.....د. محمد شطاح

المواقف منها، و قد فضلنا استخدام مفهوم الأزمة الأمنية في هذا المقال وتفسيرنا لذلك يبرره :

5- ما حدث في الجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نطلق عليه مصطلح الحرب والحرب الأهلية، لأن مجال الصدام ظل محسورا في مناطق معينة ولم يعيش الشعب الجزائري حالة الحرب مثلما عاشها خلال حرب التحرير أو قياسا بما شهدته بلدانا أخرى.

6- عايش الشعب الجزائري خلال هذه العشرية حالة من تردي الأوضاع الأمنية خاصة من خلال التفجيرات التي شهدتها الأماكن العمومية وعمليات الاغتيال التي استهدفت شرائح واسعة من المجتمع من بينها شريحة الصحفيين.

وعموما فإن الصحافة الجزائرية وخاصة المستقلة والحزبية تعاملت مع الظاهرة من منطلقين وكشف ذلك على نوعين من المعالجة الإعلامية، يمكن تحديدها في :

أ- صحافة محايدة أو معارضة للحل الأمني :

قبل الخوض في هذا المحور يجب أن نقول أن الصحافة الجزائرية في عهد التعددية كانت مسئولة بهذا الشكل أو ذلك عن الانزلاق السياسي الذي شهدته الجزائر عشية توقيف المسار الانتخابي، إذ ساندت بعض الصحف طروحات زعماء بعض الأحزاب وخاصة التي دعت إلى الإطاحة بنظام الحكم والقيام بالعصيان، بل ذهب بعضها إلى تأييد فكرة الجهاد أو على الأقل التلميح لها من خلال فتح منابرها لهذه الأصوات.

وتذهب إحدى الدراسات إلى أن المعلومات الأمنية هي المشكل الأساسي لاختلاف الرؤى بين السلطة والصحافة، وبخاصة الصحافة المستقلة، نحو

الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية-.....د. محمد شطاح

المفهوم الذي تحمله، هذه الأخيرة التي ترى في ذلك تحريض على العنف، أو تعطيل عمل قوات الأمن.⁽¹⁷⁾ ورأت السلطة السياسية آنذاك أن الصحافة الأجنبية تتغذ فيما يخص المعلومات الأمنية من الصحافة الجزائرية التي ليس لبعضها نوايا حسنة.⁽¹⁸⁾

أيضا ظلت هذه الصحف تتعامل مع العمليات المسلحة والتفجيرات على أنها من فعل "جماعات مسلحة"، كل هذه الأسباب جعلت السلطة لا تتوانى في توقيف بعض العناوين خاصة بعد الإعلان عن حالة الطوارئ في فيفري 1992.

ب- صحافة استثنائية مؤيدة للحل الأمني :

أدى تردي الأوضاع الأمنية إلى بروز صحف سواء حزبية أم مستقلة تدعوا إلى التعامل بالمثل مع الأعمال المسلحة، و لم تتوان في وصف هذه الجماعات بالإرهابية، و هيمنت مصطلحات في معالجتها للأحداث مثل "القوى الظلامية"، "الإرهاب"، ودعت إلى تشجيع الحل الأمني بدل الحوار بل تجاوزت ذلك في بعض الحالات وخاصة من خلال اتهامها للمدرسة الجزائرية المعربة بأنها سبب الظاهرة، وأن تجفيف الإرهاب لا بد أن يبدأ من خلال مراجعة المناهج التربوية وأن البعثات التعليمية القادمة من المشرق العربي كان له دور في انتقال أفكار الجهاد إلى الجزائر.

وفي اعتقادنا أن كلا النموذجين قد ساهم بهذا القدر أو ذاك في تعميق الهوة وتأجيج أشكال الصراع. وعموما فإن هذه المرحلة يمكن اعتبارها ولحداثة التجربة وللانفجار المفاجئ للوضع الأمني، و لسوء فهم حرية العمل الصحفي بمرحلة "الجنون الإعلامي" ويمكن أيضا القول أن الصحفي الجزائري قد مارس حرية التفكير وليس حرية التعبير والفارق شاسع بين المفهومين لم تقف السلطة أمام هذه "التجاوزات" موقف المتفرج، بل أصدرت عدة

الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى الصحافة الوطنية..... د. محمد شطاح

مراسيم قصد كبح جموع هذا " الانفلات الإعلامي " فصدر مرسوم وزاري بتاريخ 07 جوان 1997 تناول " الحدود الخاصة بقضايا الأمن والصالح العام و ضرورة احترامها من طرف الصحافة "

و بعد التوقيع على المرسوم شكلت لجان على مستوى المطابع مهمتها الاطلاع على مضامين ومحتويات الصحف، والنظر فيما إذا كانت قابلة لشُر أم لا. و شهدت عدة صحف عمليات التعليق مثل جريدة الوطن " EL WATAN " والحوار"، و ذلك بتاريخ 16/11/1994، حيث علقت الأولى لمدة ستة أشهر وخمسة عشرة يوما بسبب إفشائها لمعلومات تمس النظام العام وأخلاقيات المهنة⁽¹⁹⁾

لقد امتدت هذه الحرية في الصحافة الجزائرية لتطال تاريخ الأمة ورموزها من تشكيك في الهوية إلى المس برموز الدولة ومختلف مظاهر السيادة. هذا الأمر دفع السلطة إلى اتخاذ إجراءات من أجل الحد من الظاهرة، حيث صادق البرلمان بغرفتيه على قانون العقوبات التكميلي سنة 2001 المعدل في مادتيه الخاصتين بالقذف في مجال الصحافة. المادة 144 مكرر والمادة 144 مكرر 1 اللتان نصتا على ما يلي :

المادة 144 مكرر : القانون رقم 01 . 09 المؤرخ في 26 يونيو 2001: " يعاقب بالحبس من ثلاثة (03) إلى اثني عشرة شهر (12) وبغرامة من 50000 إلى 250000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذف سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى. تبشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا. في حالة العود، تضاعف عقوبات الحبس والغرامة

الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية..... د. محمد شطاح

المنصوص عليها في هذه المادة. (20).

المادة 144 مكرر 1 : عندما ترتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة 144 مكرر بواسطة نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها، فإن المتابعة الجزائية تتخذ ضد المرتكب الإساءة وضد المسؤولين على النشرية وعن تحريرها، وكذلك ضد النشرية نفسها، في هذه الحالة يعاقب مرتكبو الجريمة بالحبس ثلاثة (3) أشهر إلى 12 اثني عشر شهرا وبغرامة من 500.000 دج إلى 2500.000 دج تباشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائيا، في حالة العود تضاعف عقوبات الحبس والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة " (21)

وحتى وإن كانت المادتين تتحدثان عن رئيس الجمهورية، فإن ذلك قد يطال الصحف في مجال مواقفها من الأزمة الأمنية باعتبار أن هذا الملف ظل طوال التسعينات ملفا ملحقا مباشرة بالرئاسة. وكل أشكال الحل كانت بيد الرئيس سواء تعلق بالحوار والتفاوض مع الجماعات المسلحة، أو الحل عن طريق الأسلوب الأمني ضمن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

ثالثا- الصحافة الجزائرية والمصالحة الوطنية :

لا يمكن تناول موقف الصحافة الجزائرية من موضوع المصالحة الوطنية دون الإشارة إلى أن تجربة الصحافة في الجزائر عشية الاستفتاء على مشروع المصالحة الوطنية قد بلغت درجة من النضج الإعلامي والمؤسسي يجعلها في مستوى الأحداث. ويمكن تحديد ملامح استقرار التجربة ونضجها في الجوانب الآتية :

1- تراجع عدد العناوين حيث بلغت على سبيل المثال عام 1997 إلى 86

عنوانا.

2- عدد الصحف اليومية بالجزائر حاليا 43 عنوانا 20 ناطقة بالعربية و 23

ناطق بالفرنسية، لكن 5 يوميات فقط يمثل سحبها 65.05 % من مجموع ما تسحبه هذه العناوين مجتمعة ممثلة في صحف الخبر، الشروق اليومي، الوطن، لوكونتيديان دورون وليبرتي.⁽²²⁾

3- بعض اليوميات تحولت إلى مؤسسات إعلامية عملاقة وهذا حال

جريدة "الخبر" المستقلة التي تسحب حوالي نصف مليون نسخة يوميا.

4- تراجع مقروئية الصحف العمومية (صحافة الدولة) واختفاء يكاد يكون

كلي بالنسبة للصحف الحزبية.

وعليه يمكن القول أن الاستفتاء على مشروع المصالحة الوطنية في

2005/09/29 جاء في وقت تحددت فيه ملامح الخريطة السياسية والإعلامية

في الجزائرية واتجهت نحو الاستقرار. و بالتالي بات من السهل تحديد معالم

الرأي العام في الجزائر واتجاهاته من خلال تعرضه إلى وسائل الإعلام المتاحة

وخاصة الصحافة المكتوبة.

1 - مضمون مشروع المصالحة الوطنية :

إن مشروع المصالحة الوطنية يهدف في مجمله إلى إعادة الأمن والسلم

في الجزائر من خلال اتخاذ جملة من التدابير في صالح الجهات التي شاركت

في المأساة الوطنية بعد قبولها بمبدأ التخلي عن العمل المسلح والانخراط في

مشروع بناء المجتمع الجزائري الجديد ضمن قيم الجمهورية. و من هذه التدابير:

- إجراءات العفو عن الأفراد الذين يتخلون عن العمل المسلح ويسلمون أنفسهم

لمصالح الأمن والعدالة أو إلى التمثيليات الدبلوماسية بالخارج.

- توقيف الأحكام القضائية.

- رفع العوائق الإدارية في وجه المستفيدين.

- إعادة إدماج الأفراد الذين تعرضوا لطردهم من العمل أو الفصل خلال أطوار

المأساة الوطنية.

ولا نجد في هذا الإطار أحسن من تحديد لأهداف وغايات مشروع المصالحة الوطنية من رئيس الجمهورية الذي حدد في حديث له مع صحيفة "Réalités" التونسية بتاريخ 30 جوان 2005.

فصرح للصحيفة بأن مشروع المصالحة ضرورة سياسية تهدف إلى تحقيق الوفاق بين الجزائريين ضمن مبادئ وأسس الجمهورية ودولة القانون.

وحدد أبعاد مشروع المصالحة الوطنية في :

- حل مشكلات الماضي والتطلع نحو المستقبل.

- عصنة المجتمع ورض الصفوف في عالم متغير لا يقبل بغير ذلك.

- التعايش في دولة القانون قصد مساهمة ركب التطور العالمي الجاري.

- إعادة الاعتبار للحوار الديمقراطي وتنمية قيم التسامح والسلام وهي قيم

متجذرة في أعماق الشعب الجزائري المستمدة من الدين الإسلامي وتقاليد العريقة. (23)

وعن معارضة البعض للمشروع يجب الرئيس إلى نفس الأسبوعية " نعم هناك تخوف وهناك معارضة يفسرها تعقد المشكلة والجروح التي لم تندمل بعد، لكن لا بد من التوضيح قصد الحفاظ على المجتمع الجزائري وضمان مستقبل شبابه" (24)

2- موقف الصحافة الجزائرية من المشروع:

تباين موقف الصحافة الجزائرية من المشروع بين صحافة مساندة له وخاصة الصحافة العمومية، فقد كتبت صحيفة المجاهد الناطقة بالفرنسية وهي صحيفة عمومية غداة التصويت على المشروع : "من 14 مليون ناخب فإن 97 % أسقطوا في صناديق الاقتراع الورقة الزرقاء التي تعني نعم، والتي في الوقت ذاته تعني انخراطا جماعيا للجزائريين في مشروع المصالحة الوطنية". (25)

أما جريدة "La tribune" المستقلة فرأت أن استفتاء 09/29: "كشف عن الأمل وعن طي صفحة الماضي عن طريق "نعم" دون مسحها من الذاكرة الجماعية".

الصحافة الجزائرية من الأزمة الأمنية إلى المصالحة الوطنية..... د. محمد شطاح

في حين كتبت صحيفة "Liberté" وهي صحيفة ناطقة بالفرنسية يمكن إدراج خطابها الإعلامي ضمن فئة الصحافة التي جندت الحل الأمني على الحل السياسي، " في الحقيقة لا يوجد جزائريون بطبيعة الحال ما عدا الإرهابيون الذين حملوا السلاح ضد مواطنيهم ضد السلم. وإذا كان الشعب الجزائري قد منح تبرئة وصكا على بياض للرئيس، فعليه إذا أن يميز ما بين الذين أحرقوا الوطن وأبنائه وبين الذين دفعوا حياتهم وأملاكهم لكي تظل الجزائر واقفة " (26).

وعموما يمكن القول أن الصحافة الجزائرية على عكس الأزمة الأمنية فقد انخرطت بهذا الشكل أو ذاك في تركية المشروع من خلال الشرح والتفسير لمختلف مراحل إعداداته والتغطية المكثفة لعملية الاستفتاء والمتابعة اليومية لأطوار تنفيذ المشروع في الميدان رغم بعض الأصوات المعارضة والخافتة، كون المجتمع الجزائري والرأي العام الوطني قد جعل المأساة ذكرى من الماضي عشية التصويت الجماعي والتركيز الجماعية لمشروع المصالحة الوطنية بنسبة فاقت 97 %.

والخلاصة أن الصحافة الجزائرية مدعوة اليوم إلى المشاركة بشكل فعال ضمن حدود أخلاقيات المهنة وضمن أطر المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، قصد إنجاح مشروع إقامة مجتمع جزائري يتطلع إلى مستقبل أفضل ضمن مبادئ الديمقراطية ودولة القانون واحترام الرأي والرأي الآخر.

قائمة المراجع :

- 1- من أهم هذه الصحف :
La dépêche d'Algérie, L'écho d'alger, L'adépêche de constantine.
- 2- الإعلام والثقافة في الجزائر 1962-1980 - وثائق تشريعية - منشورات وزارة الإعلام، الجزائر، 1981، ص : 11.
- 3- المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية، حزب جبهة التحرير الوطني، لجنة الإعلام والثقافة والتكوين، مطبوعات الحزب، الجزائر، 1982، ص :

34.

- 4- نفس المرجع : ص ص : 38 - 41.
- 5- قانون الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص : 3.
- 6- نفس المرجع، ص : 3.
- 7- نفس المرجع، ص : 3.
- 8- نفس المرجع، ص : 4.
- 9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 6 فيفري 1982.
- 10- قانون الإعلام 1990، النصوص التأسيسية، المجلس الأعلى للإعلام، ص : 4.
- 11- نفس المرجع، ص : 4.
- 12- نفس المرجع، ص : 4، 5.
- 13- نفس المرجع.
- 14- إعلان وندهوك: 1991/05/03. النصوص الأساسية في مجال الاتصال
- 89-95. منظمة اليونسكو. ص 18.
- 15- Amina Azza-Bekkat : La représentation de la guerre dans les journaux algériens francophones de 1992 à nos jours.
- 16- A. Bouteflika : Entretien in « Réalités » jeudi 30 Juin 2005 , Tunis
- 17- M'hamed Rebah : La presse Algérienne, Journal d'un défi, Edit/ Chiheb, 2002, Alger, P : 72.
- 18- Ibid, P : 72.
- 19- Florence Aubenas : La crise de la presse Algérienne in Libération , 09 Septembre 1998.
- 20- قانون العقوبات، وزارة العدل، الجزائر، 2002.
- 21- نفس المرجع.
- 22- جريدة الخبر - الجزائر - 11 ماي 2006، العدد 4700.
- 23- A. Bouteflika : Entretien in « Réalités » jeudi 30 Juin 2005 , Tunis
- 24- Ibid.
- 25- <http://www.china view.cn//>.
- 26- Ibid